من التمكين إلى الفوز: أثر تدخلات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في الانتخابات المحلية 2026

تحليل نتائج الفائزات وتوثيق جهود دعم المشاركة السياسية النسوية في الحكم المحلي

تقرير أثر

المقدمة:

شهدت الانتخابات المحلية الفلسطينية لعام 2026، التي أُجريت بتاريخ 25 نيسان/أبريل في الضفة الغربية ومدينة دير البلح وسط قطاع غزة، تقدّماً نسبياً في تمثيل النساء داخل الهيئات المحلية مقارنةً بالدورات الانتخابية السابقة. غير أنّ هذا التقدّم لا يزال دون مستوى التمثيل المنشود للنساء، وبما لا ينسجم مع توجهات وقرارات المجلسين الوطني والمركزي التي أقرت رفع نسبة تمثيل النساء (الكوتا النسوية) إلى 30% في مختلف هياكل صنع القرار. وبالاستناد إلى المعطيات الأولية التي جرى رصدها والتحقق منها من قبل خبراء وخبيرات في الانتخابات المحلية، فإن نسبة الفائزات في المجالس البلدية والقروية، سواء عبر التزكية أو الانتخاب، لم تتجاوز 25.2%، وهي نسبة قريبة من الكوتا المنصوص عليها في قانون الانتخابات المحلية، لكنها لم تصل إلى نسبة الـ30% التي أقرها المجلسان المركزي والوطني، وطالبت بها مؤسسات المجتمع المدني النسوية والحقوقية. علماً بأن 197 مجلساً قروياً وبلدياً فاز بالتزكية، كما أن ما يقارب 41 مجلساً لم تُجرَ فيها انتخابات لعدم تقدم أي مرشحين فيها سواء عبر نظام القوائم أو النظام الفردي. وقد بلغت نسبة الناخبات في الضفة الغربية حوالي 48.4% من إجمالي الناخبين/ات.

ومن الجدير بالذكر أنه ضمن نسبة النساء اللواتي حصلن على مقاعد في الهيئات المحلية المختلفة، كانت 98 امرأة من عضوات مجالس الظل أو من الناشطات/المتطوعات في جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، بما يشكّل مؤشراً ملموساً على الجهود التي تبذلها الجمعية، والأثر التراكمي لبرامجها على مدى عقود في بناء قيادات نسوية قادرة على المنافسة والفوز رغم التحديات البنيوية والثقافية والقانونية المستمرة. وقد نفذت الجمعية خلال السنوات الماضية حزمة متكاملة من الأنشطة والبرامج، شملت تشكيل 117 مجلس ظل نسوي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإطلاق حاضنة لدعم المرشحات، وتنفيذ استطلاعات رأي إلكترونية وطنية، والمشاركة في الرقابة على الانتخابات عبر 130 مراقباً ومراقبة، وتنظيم تدريبات متخصصة (بما فيها تدريبات بناء قدرات)، وإقامة ورشات توعية ولقاءات ضغط ومناصرة، إلى جانب حملات مناصرة وإعلامية واسعة شملت إصدار بيانات وتقارير إعلامية مرتبطة بمختلف محطات العملية الانتخابية. كما تأتي هذه الجهود ضمن انخراط الجمعية الواسع في الائتلافات والشبكات ذات الصلة بالعملية الانتخابية، بما في ذلك منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي الذي تستضيفه الجمعية منذ سنوات.

يقدم هذا التقرير تحليلاً شاملاً لبيانات الفائزات، ويستعرض بالتفصيل أبرز الأنشطة التي نفذتها الجمعية لدعم المرشحات، مع إدراج اقتباسات حية من بعض الفائزات تعكس تجاربهن وتطلعاتهن.

أولاً: تحليل بيانات الفائزات في الانتخابات المحلية 2026

استناداً إلى الجدول الذي جمعته الجمعية، والذي يغطي 98 فائزة من عضوات مجالس الظل وناشطات الجمعية في 6 محافظات، جاءت النتائج كما يلي:

المحافظة	عدد الفائزات	العمر (18-35)	العمر (36-50)	العمر (50+)	عضوات مجلس ظل	ناشطات أو متطوعات
رام الله والبيرة	50	13	24	13	28	22
نابلس	23	3	13	7	9	14
جنين	8	1	6	1	7	1
بيت لحم	8	0	5	3	2	6
طولكرم	6	0	5	1	1	5
الخليل	3	0	3	0	2	1
المجموع	**98**	**17**	**56**	**25**	**49**	**49**

مؤشرات إضافية:

- طبيعة الفوز: 60 فائزة (61%) عبر الانتخاب، و38 فائزة (39%) بالتزكية.
- نظام الترشح: 53 فائزة عبر القوائم، 45 عبر النظام الفردي.
- الخبرة السابقة: 44 فائزة (45%) سبق لهن الترشح، و54 فائزة (55%) تخوض التجربة لأول مرة.
- ملاحظة هامة: 69 مرشحة من عضوات مجالس الظل والناشطات خضن الانتخابات لأول مرة، مما يعكس توسع قاعدة النساء الراغبات في العمل العام.

ثانياً: جهود جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية (PWWSD) لدعم المرشحات

1. مجالس الظل النسوية

شكّلت الجمعية، حتى منتصف عام 2026، ما مجموعه 117 مجلس ظل نسوي موزّعة في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، لتعمل كمنصّات مجتمعية رقابية فاعلة على أداء الهيئات المحلية من منظور النوع الاجتماعي، وتسهم في تشجيع النساء على الانخراط في العمل العام وتعزيز حضورهنّ في مواقع صنع القرار المحلية.

ويقود عمل هذه المجالس «منتدى مجالس الظل» بوصفه مظلة تمثيلية جامعة لمختلف المجالس. وقد ترشّح 113 امرأة من عضوات مجالس الظل والناشطات في انتخابات عام 2026، منهن 64 من عضوات مجالس الظل (57%) و49 من الناشطات والمتطوعات (43%).

2. حاضنة دعم النساء المرشحات بالشراكة مع منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي

يُشكّل منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي، الذي تقود الجمعية تنسيق أنشطته حالياً، جسماً تنسيقياً رقابياً يتضمن 22 مؤسسة مجتمع مدني وعدداً من الخبراء والخبيرات. ويعمل المنتدى بوصفه آلية لتمثيل أولويات النوع الاجتماعي ومصالحه في قطاع الحكم المحلي، والتأثير على صانعي القرار لضمان مشاركة النساء الفاعلة.

أطلقت الجمعية، بالشراكة مع المنتدى، **"حاضنة دعم"** لتقديم الاستشارات القانونية والإعلامية للمرشحات عبر الرقم المجاني 1800606060، وهي مبادرة نوعية تستهدف توفير الإسناد المهني والسياسي في مراحل ما قبل الانتخابات وخلالها وبعد الفوز. قدمت الحاضنة:

- المعلومات والتحديثات الجديدة حول الإجراءات الانتخابية وأحكام القانون رقم 23 لسنة 2025.
- استشارات قانونية حول إجراءات الترشح وحقوق وواجبات المرشحات.
- دعم إعلامي لبناء حضور المرشحات العام والتواصل الفعال مع الجمهور.
- إرشاد مهني وسياسي قبل الانتخابات وأثنائها وبعد الفوز.
- خط ساخن مجاني على الرقم 1800606060 للإبلاغ عن الانتهاكات وطلب الدعم.

3. استطلاع الرأي الإلكتروني الوطني

أصدرت الجمعية استطلاع رأي إلكترونياً شارك فيه 523 مواطناً ومواطنة من مختلف المحافظات، وكشف عن نتائج مهمة:

- **79.9%** يرون أن مشاركة المرأة السياسية ضرورة أساسية وحق.
- **92.3%** مستعدون لانتخاب امرأة كفؤة حتى لو نافست رجلاً من عائلتهم أو حزبهم.
- **58.1%** يرفضون شطب صور وأسماء المرشحات (ارتفاع من 50% في 2025).
- **46.5%** يرون أن نظام القائمة المفتوحة يقلل فرص النساء بسبب الثقافة السائدة.
- تراجع التفاؤل بالقائمة المفتوحة من 42% في 2025 إلى 25.6% في 2026.

وقد استخدمت الجمعية نتائج الاستطلاع في حملات المناصرة للمطالبة بتعديل النظام الانتخابي ورفع الكوتا إلى 30% كحد أدني وصولا الى نسبة 50 %تماشياً مع الاتفاقيات الدولية.

4. الرقابة على الانتخابات

حصلت الجمعية على اعتمادها كهيئة رقابية محلية من لجنة الانتخابات المركزية، وسجلت 130 مراقباً ومراقبة، تدربوا على أسس الرقابة المهنية. وتمكن 90 مراقباً ومراقبة فعلياً من تغطية 95 مركز اقتراع في الضفة الغربية ودير البلح.

أبرز المخالفات التي تم رصدها (31 مخالفة):

- ✓ ضغط وتوجيه الناخبين والناخبات من قبل بعض المرشحين قرب مراكز الاقتراع.
- ✓ قصور في تهيئة مراكز الاقتراع لذوي الإعاقة.
- ✓ خروقات من مرافقي الناخبين والناخبات الأميين والأميات (محاولة التأثير على تصويتهم).
- ✓ حالة انتحال هوية لإحدى الناخبات.
- ✓ ازدحام أعاق وصول النساء إلى مراكز الاقتراع.

5. التدريبات وورشات التوعية

نفذت الجمعية سلسلة من اللقاءات التوعوية والتدريبات المتخصصة استهدفت المئات من المرشحات والمتطوعات، شملت:

- القيادة وإدارة الحملات الانتخابية (التخطيط، الموارد، التواصل).
- مهارات التفاوض والتواصل مع الناخبين والإعلام.
- قانون الانتخابات المحلية (القرار بقانون رقم 23 لسنة 2025 وتعديلاته).
- آليات توزيع المقاعد والنظام المختلط (فردي في القرى، نسبي بقائمة مفتوحة في البلديات).
- الرقابة على العملية الانتخابية ورصد المخالفات وتوثيق الشكاوى.

6. جهود المناصرة والبيانات الإعلامية

أصدرت الجمعية عدة بيانات صحافية ودعت إلى:

- رفع نسبة الكوتا النسائية الى 30% كحد أدنى وصولا الى نسبة 50 % تماشياً مع الاتفاقيات الدولية.
- سن نص قانوني صريح يجرّم شطب أسماء وصور المرشحات (العنف الانتخابي).
- مراجعة شاملة للنظام الانتخابي للحد من هيمنة العشائرية والأحزاب.
- إلزام الأحزاب قانونياً بنسبة تمثيل 50% داخل أطرها القيادية وإشراك النساء في مفاوضات القوائم.
- إنشاء صندوق وطني لدعم حملات المرشحات مالياً.
- توثيق قصص المرشحات ونشرها لتعريف المجتمع المحلي بهن.

بالإضافة الى عقد لقاء ضغط ومناصرة حول نتائج الانتخابات المحلية، ومساهمة الجمعية في جهود المناصرة من خلال الشبكات والائتلافات التي تنضوي فيها الجمعية.

7. منصة مواطنات الإعلامية

بالشراكة مع شبكة وطن الإعلامية، أطلقت الجمعية منصة "مواطنات" الإعلامية التي أتاحت مساحة حوارية مفتوحة لنقاش قضايا مشاركة المرأة في الانتخابات. وشملت الحلقات المنفذة:

- حلقة حول "النساء والهيئات المحلية: تمثيل محدود بين عوائق بنيوية وفرصة للتغيير" مع خبراء وخبيرات ومنتخبات.

- حلقة حول "القيادة النسوية في الانتخابات المحلية: بين القيود السياسية والاجتماعية" مع مديرة الجمعية آمال خريشة.
- حلقة حول "تمثيل النساء في الهيئات المحلية بين الرقم والواقع" مع خبراء الانتخابات وعضوات مجالس منتخبات.
- دعوات الشباب للمشاركة وانتخاب النساء عبر مقاطع وحلقات موجهة.

ثالثاً: أصوات الفائزات - اقتباسات ومواقف

يستعرض هذا القسم أصوات عدد من الفائزات والمشاركات في برامج الجمعية، بما يعكس التجربة الحية لمسيرة التمكين النسوي في العمل المحلي:

> " مشاركتي لم تكن بهدف استكمال الكوتا النسوية، بل لإثبات قدرة النساء والشباب على التأثير الحقيقي داخل الهيئات المحلية. النساء يجب أن يكنّ حاضرات بالكفاءة والعمل والاستحقاق، لا بالأرقام فقط."
>
> أسيل الفقيه، عضوة مجلس بلدي قطنة المنتخبة

> " وجود المرأة في مواقع صنع القرار يجب أن ينعكس على خدمة المجتمع ككل. المرأة تعيش تفاصيل الخدمات من المياه والكهرباء إلى الصحة والتعليم، وهذا يمنحها رؤية مختلفة في إدارة الشأن المحلي."
>
> حنان قاعود، عضوة مجلس بلدية رام الله سابقاً والخبيرة في النوع الاجتماعي

> " قانون الانتخابات الجديد لا يزال غير واضح بشكل كافٍ لدى المواطنين، ما يشكل تحدياً أمام المرشحات أثناء تواصلهن مع الناخبين. والتدريب كان ضرورياً لفهم هذه التغيرات ونقلها بشكل صحيح."
>
> جهاد زهور، مرشحة في قائمة الصمود والعطاء، بلدية البيرة

" دافع الترشح يجب أن يكون نابعاً من قناعة ذاتية لدى النساء. العمل البلدي هو مسؤولية وخدمة للمجتمع وليس مجرد منصب."

رنا الحلو، مرشحة في قائمة صوت البيرة الزاهرة

" نضال الأجيال السابقة من النساء أسهم في توسيع فرص المشاركة الحالية. وجود المرأة في مواقع صنع القرار يشكل دافعاً لنساء أخريات للانخراط في العمل العام."

هدى سلامة، عضوة مجلس قروي خربثا بني حارث

" النظام الجديد خلق تحديات كبيرة نتيجة عدم وضوح بعض بنوده، ما يتطلب جهداً توعوياً مضاعفاً من المرشحين. انتقال نظام التصويت من اختيار القائمة كاملة إلى اختيار عدد محدد يزيد من حدة المنافسة."

راوية الأشهب، مرشحة قائمة صفوة أبناء البلد، بلدية بيت حنينا

" ثقة المرأة بنفسها ومعرفتها بحقوقها هي الأساس، لكن ذلك يحتاج أيضاً إلى دعم من القوانين ومؤسسات المجتمع المدني. التمثيل العددي هو بداية فقط."

ليالي شعبان، عضوة المجلس القروي في الجلمة

"النساء لم يُشرَكن فعلياً في مفاوضات تشكيل القوائم الأخيرة في مواقع تنافسية حقيقية. المطلوب إصلاح شامل لا يكتفي بالأرقام، بل يضمن التمكين الحقيقي."

آمال خريشة، مديرة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

رابعاً: التوصيات

استناداً إلى نتائج الانتخابات وتحليل الأنشطة والاستطلاع، توصي الجمعية بـ:

على الصعيد التشريعي:

1. رفع الكوتا النسائية إلى 50 %في جميع الهيئات المحلية، وربطها بمواقع تنافسية متقدمة.
2. سن تشريع يجرّم شطب صور وأسماء المرشحات والعنف الانتخابي.
3. إصلاح النظام الانتخابي من خلال إطلاق حوار وطني يشمل كافة المكونات المجتمعية لمراجعة كافة بنود النظام الانتخابي بما فيه نظام القائمة المفتوحة الذي أظهرت الاستطلاعات تراجع الثقة به.
4. تعزيز مبدأ التشاور حول القوانين الانتخابية بين الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني بما يضمن الأخذ بآراء المجتمع المدني قبل إقرار القوانين.
5. تحديد موعد جديد لاستكمال انتخابات المجالس المحلية التي لم تجري فيها الانتخابات.
6. إلغاء الاشتراطات السياسية التي تعيق المشاركة وتتعارض مع حرية الرأي والتعبير.

على الصعيد المؤسسي والحزبي:

7. إلزام الأحزاب بتمثيل 50% من النساء في قوائمها ومفاوضاتها، وتوقيع مواثيق التزام علنية.
8. توقيع مواثيق التزام علنية تضمن إشراك المرأة في مفاوضات القوائم.
9. إنشاء صندوق وطني لدعم حملات المرشحات مالياً، وإعفاؤهن من رسوم التسجيل.

على الصعيد المجتمعي:

10. تكثيف حملات التوعية الأسرية والمجتمعية، لأن العائلية باتت العائق الأول لمشاركة النساء (69.8% حسب الاستطلاع).
11. دمج مفاهيم المواطنة والمساواة في المناهج الدراسية منذ المراحل المبكرة.
12. تدريب الصحفيين والصحفيات والإعلاميين والاعلاميات على مبادئ الحساسية الجندرية في التغطية الإعلامية.

على صعيد استمرارية عمل الجمعية:

13. استمرار برامج التوعية والتدريب والتمكين للفائزات الجدد لضمان تأثيرهن الفعلي داخل المجالس.
14. توفير دعم خاص للنساء في قطاع غزة في ظل الحرب والحصار.
15. استمرار برنامج الحاضنة النسوية في الحكم المحلي لدعم المنتخبات بعد الفوز.
16. توسيع قاعدة مجالس الظل النسوية وتعزيز برامج التمكين السياسي.
17. مواصلة الاستطلاعات السنوية لبناء سلسلة بيانات طولية تدعم المناصرة.
18. تعزيز الشراكات الدولية مع الفاعلين الدوليين لتوسيع برامج الدعم.

خامساً: الخاتمة

حققت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في انتخابات 2026 نتائج نوعية بارزة، إذ ترشحت 113 امرأة وشابة، وفازت 98 امرأة من المرشحات المدعومات (عضوات مجالس ظل أو ناشطات/متطوعات) في ست محافظات، من بينهن 69 امرأة وشابة يخضن تجربة الترشح للمرة الأولى. وتكشف هذه النتائج عمق الأثر التراكمي لبرامج الجمعية في بناء القيادات النسوية على مدى عقود.

وقد أثبتت تجربة الجمعية أن نهجاً متكاملاً يجمع التوعية وبناء القدرات وتنظيم النساء في هياكل للدفاع عن قضاياها والمناصرة والرقابة وتوثيق القصص واستطلاعات الرأي هو ما يُحدث فارقاً حقيقياً. كما أثبت نموذج مجالس الظل النسوية فاعليته كمسار لتطوير قيادات نسوية مجتمعية وإعداد مرشحات للمناصب المنتخبة.

لكن يبقى الطريق طويلاً نحو المساواة الحقيقية، إذ تشير نتائج استطلاعات الرأي الالكترونية التي نفذتها الجمعية إلى فجوة بين الدعم الشعبي العالي (أكثر من 90%) والتمثيل الفعلي، بسبب عوائق ثقافيّة وقانونية ونظام انتخابي لا يخدم المرأة. تواصل الجمعية التزامها بمواصلة الدور الرقابي والتدريبي والمناصرة لضمان أن لا يكون حضور النساء مجرد أرقام، بل قوة مؤثرة في صنع القرار المحلي.